

Distr.
GENERAL

S/1998/608
2 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المعد عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨. ويشمل الفترة المنقضية منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/470).

ثانيا - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت الدول الثلاث والأربعون التالية قد قدمت تقاريرها إلى اللجنة عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). بشأن الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار وهي: أرمينيا، إسبانيا، استراليا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كينيا، لاوس، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

ثالثا - النظام الشامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٣ - أحطت في تقريره الأخير (S/1998/470) المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مجلس الأمن علماً بأنه على ضوء الاستجابة الواردة من رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ووفقاً لأحكام الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، كتبت إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ورئاسة الاتحاد الأوروبي، والأمين العام لاتحاد غرب أوروبا، والأمين التنفيذي للجنة الدانوب لاستكشاف استعدادهم للمشاركة في النظام الشامل ولكي يقدموا لي، على أساس المعلومات التي

قد تتوفر لديهم، تقارير عما يشتهبه في أنه انتهاكات لأشكال الحظر المفروضة بموجب القرار لتتظر فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كنت قد تلقيت رداً مؤقتاً من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي مؤرخاً ١١ حزيران/يونيه، وردود من الأمين العام لاتحاد غرب أوروبا بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه، والرئيس بالنيابة للجنة الدانوب وأمينها بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ومن رئاسة الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وترد في مرفق هذا التقرير النصوص الكاملة لهذه الردود (المرفقات الأولى إلى الخامسة).

٥ - وقد أحاطني الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي علماً بأن السلطات العسكرية للمنظمة ستنجز عن قريب دراسة عن الدعم الذي يمكن تقديمه لنظام الرصد، وعقب نظرها في مجلس شمال الأطلسي، سيتصل الأمين العام للحلف بي مجدداً. وذكر لي أيضاً أنه، في غضون ذلك، ستستخدم قوة تثبيت الاستقرار التي يقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، سلطتها بموجب المرفق الأول - ألف من اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ لزيادة جهودها، في إطار البعثة وضمن القدرات الحالية، من أجل رصد حدود البوسنة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمنع نقل الأسلحة. وأعرب عن استعداد منظمة حلف شمال الأطلسي لتزويد الأمم المتحدة بالنتائج التي تتوصل إليها قوة تثبيت الاستقرار.

٦ - وأعرب اتحاد غرب أوروبا عن استعداده لتقديم أية معلومات مفيدة تتوفر لديه بشأن تنفيذ التدابير التي يفرضها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وخاصة عن طريق عنصر الشرطة الاستشاري المتعدد الجنسيات التابع للاتحاد والمستقر في ألبانيا بناء على طلب السلطات الألبانية وبتعاونها. وذكر الاتحاد أيضاً أنه يقوم حالياً بدراسة دوره فيما يتعلق بالتطورات الخطيرة للغاية في كوسوفو وآثارها على الاستقرار الإقليمي. وفي الوقت الذي يسعى فيه اتحاد غرب أوروبا إلى الحصول على معلومات أخرى عن طبيعة النظام الشامل لإنفاذ أشكال الحظر الواردة في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، أعرب أيضاً عن اهتمامه باتخاذ أي إجراءات ذات صلة في شفافية وشراكة كاملتين مع المنظمات الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وباتفاق مع البلدان المجاورة التي ستجرى على أراضيها أية عمليات ذات صلة.

٧ - وذكرت لجنة الدانوب أنه إذا قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو أي منظمة دولية أخرى، بتقديم الإطار اللازم لتنسيق عملية الرصد وفقاً للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، فإنها ستكون مستعدة للمساهمة، ضمن مجالات اختصاصها وخبرتها، في إنجاز هذه المهمة بتقديم الدعم والمشورة فيما يتعلق بالملاحة في الدانوب وتسهيل مرور السفن والسلع والركاب وفقاً للقرار ١١٦٠ (١٩٨٨). وفي الوقت ذاته، اقترحت اللجنة إنشاء آلية جيدة الإعداد في الوقت المناسب، لتناول مسألة التعاون بين السلطات المسؤولة عن إجراء عمليات التفتيش بموجب نظام الجزاءات، والمنظمات وممثلي أصحاب السفن، والأطراف الشاحنة والمتلقيّة للسلع في الدانوب.

٨ - ورحبت رئاسة الاتحاد الأوروبي بمبادرتي الرامية إلى طلب وجهات نظرها، وكذلك وجهات نظر المنظمات الأخرى، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). ووافقت الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي على تقديم المساعدة للجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) بإتاحة المعلومات بشأن ما تتخذه من إجراءات تنفيذاً للقرار وإتاحتها المعلومات عن الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة. وأعربت الرئاسة أيضاً عن استعداد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الجهود الدولية المبذولة لرصد الحظر وذلك بأن تطلب إلى بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية بأن تقدم للجنة أي معلومات تتصل بحركة الأسلحة قد تحصل عليها نتيجة عملياتها في ألبانيا والبوسنة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد المراقبين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/كوسوفو، بما يتمشى مع تعهد الرئيس ميلوسفيتش في موسكو بزيادة الرصد الدولي، وقد زاد الاتحاد عدد مراقبيه في شمال ألبانيا. وسيكلف المراقبون بالبقاء يقظين لأي دليل ذي أهمية بالنسبة لتنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

٩ - وسوف أقدم توصيتي، على النحو المطلوب في الفقرة ١٥ من القرار المذكور أعلاه، فور تلقي جميع المعلومات اللازمة.

رابعاً - الحالة في كوسوفو

١٠ - كما يدرك المجلس، فقد شهدت الحالة في كوسوفو تدهوراً كبيراً منذ تقديم تقريرتي السابق. فقد أدت موجة العنف الجديدة التي اندلعت في أوائل حزيران/يونيه إلى تدفق اللاجئين إلى ألبانيا، وإلى زيادة عدد المشردين داخلياً في كوسوفو والجبل الأسود. وبلغ عدد اللاجئين المسجلين في ألبانيا، في نهاية حزيران/يونيه، ٦ ٩٠٠ لاجئ. وفضلاً عن ذلك، رحل نحو ١٥٠ ٢ شخصاً إلى جنوب ألبانيا. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى وجود ما يربو على ١٣ ٠٠٠ لاجئ آخرين في ألبانيا. وحتى ١٩ حزيران/يونيه، كانت السلطات في الجبل الأسود قد سجلت ١٧٧ ١٠ مشرداً داخلياً آخر من كوسوفو. ووفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد نحو ٤٥ ٠٠٠ شخص مشرد داخل كوسوفو نفسها. والمفوضية غير قادرة على تقديم تقييم أدق للحالة على أرض الواقع، نظراً لعدم تمكنها من الوصول إلى المناطق المتضررة.

١١ - وتوقعاً لأن يؤدي استمرار تدهور الحالة إلى أزمة إنسانية كبيرة وأزمة للاجئين في المنطقة، فقد وسعت وكالات الأمم المتحدة نطاق أنشطتها في المنطقة. وبالإضافة إلى وجود مكتب المفوضية في شمال ألبانيا، أنشأ برنامج الأغذية العالمي أيضاً مكتباً للطوارئ فيها في ١٧ حزيران/يونيه. وتواصل المفوضية قيادة التخطيط المشترك بين الوكالات لحالات الطوارئ في المنطقة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصدر مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، النداء المستعجل الموحد المشترك بين الوكالات لتلبية احتياجات المساعدة الإنسانية المتصلة بأزمة كوسوفو: ١ حزيران/يونيه - ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. ويرمي النداء إلى الحصول على مبلغ ١٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة المتعددة القطاعات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، والذي طلبت المفوضية منه ١٢,٩ ملايين دولار. وتوجد آليات للتنسيق تعمل في بريستينا وبلغراد وبودغوريكا وتيرانا وسكوبجي. ويقوم

برنامج الأغذية العالمي بتخزين الأغذية في بريستينا - وتوجد حاليا حصص إعاشة كافية لتغذية ٣٥ ٠٠٠ شخص لمدة شهر واحد. وفي شمال ألبانيا، فإن برنامج الأغذية العالمي على أهبة الاستعداد للبدء بتوزيع ٥٠٠ طن من المساعدة الغذائية، التي تلبي الاحتياجات القائمة حتى أيلول/سبتمبر.

١٢ - وقد طلب إليّ مجلس الأمن، في قراره ١١٦٠ (١٩٩٨)، إبقائه على علم بشكل منتظم عن الحالة في كوسوفو وتقديم تقييم عما إذا كانت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أوفت على نحو بناء بالشروط التي وضعتها مجموعة الاتصال. وفي وقت كتابتي لهذا التقرير، تلقيت المعلومات اللازمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أورها في المرفق الخامس.

خامسا - ملاحظات

١٣ - إن المجتمع الدولي يروعه استمرار العنف في كوسوفو. ويتعين على الأطراف المعنية أن تتحلى بضبط النفس وتستأنف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأشعر بقلق متزايد من أن يؤدي عدم وقف الأعمال العدائية في كوسوفو إلى انتقال التوترات عبر الحدود وإلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ولهذا فقد أصبحت كوسوفو مسألة جوهرية بالنسبة للاستقرار الشامل لمنطقة البلقان. وإني أرحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيد الدولي لمعالجة الجوانب الأساسية للحالة التي لا يمكن حلها إلا بالتفاوض.

١٤ - وقد أفادت تقارير كثيرة بأن السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وافقت على السماح للدبلوماسيين الأجانب والمنظمات الدولية المعتمدة في بلغراد برصد الحالة في كوسوفو. وذكر أن العملية المنشئة لذلك الوجود الهادف إلى رصد الحالة هي قيد التنفيذ. ومن شأن وجود بعثة مراقبة من هذا القبيل أن يزيد في قدرة المجتمع الدولي على التقييم المباشر للحالة على أرض الواقع وأن يلبي على نحو أفضل رغبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن في الحصول على معلومات محايدة وموضوعية فيما يتعلق بكوسوفو. وإن تحقق ذلك، فقد يرغب المجلس في أن يعيد النظر في استمرار الحاجة إلى تقديم الأمم المتحدة لتقارير عن الحالة في كوسوفو، على النحو المطلوب في الفقرة ١٤ من القرار ١١٦٠، نظرا لعدم تواجد الأمم المتحدة في كوسوفو لتقديم تقييم مستقل عن الحالة.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، التي التمستم فيها آراء منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إنشاء نظام شامل للرصد فيما يتعلق بأشكال الحظر المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨.

وكما أبلغتكم في رسالتي المؤرخة ٢٩ أيار/مايو، فإن مجلس شمال الأطلسي قد كلّف السلطات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بدراسة الدعم الممكن لنظام الرصد. وستتم هذه الدراسة في غضون فترة وجيزة وسوف أحاطبكم كتابة مرة أخرى عقب أن ينظر فيها مجلس شمال الأطلسي.

وريثما يتم ذلك، فإن قوة تثبيت الاستقرار التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك تستخدم السلطة المخولة لها بموجب المرفق ١ ألف من اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ في تعزيز ما تبذله من جهود، في حدود المهمة والقدرات القائمة، لرصد الحدود البوسنية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف منع نقل الأسلحة. ونحن نتخذ حالياً الترتيبات اللازمة لإحالة أي معلومات عن الانتهاكات المشتبه في وقوعها في منطقة عمليات قوة تثبيت الاستقرار إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلسي لإحالتها بالتالي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق التقارير الشهرية التي تقدمها قوة تثبيت الاستقرار، أو على أساس مخصص حسب الاقتضاء.

(توقيع) خافيير سولانا

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لاتحاد غرب أوروبا

أتشرف بتوجيه الشكر إليكم على رسالتكم المؤرخة ٤ حزيران/يونيه الموجهة عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، علماً بأنني وجّهت إليها انتباه المجلس الدائم. وفيما يلي ردي على تلك الرسالة باسم المجلس.

يرحب اتحاد غرب أوروبا بمبادرتكم إلى إشراك منظمنا فيما تجرونه من مشاورات بشأن هذه المسألة الهامة. وقد أوضح الاتحاد مراراً استعداداه للعمل دعماً لمنظمة الأمم المتحدة وحسب الاقتضاء، طبقاً لولايات صادرة عنها، وكذلك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما تعلمون، فإن المهمة الوحيدة التي يضطلع بها اتحاد غرب أوروبا حالياً في المنطقة المعنية هي عنصر الشرطة الاستشاري المتعدد الجنسيات المنشأ في ألبانيا بناءً على طلب السلطات الألبانية وبالتعاون معها. ويمثّل عنصر الشرطة هذا بعثة تدريبية واستشارية تشمل ولايتها المساعدة في تدريب جميع قوات الشرطة الألبانية وإسداء المشورة بشأن تنظيمها المقبل؛ وتسهم أنشطة العنصر بذلك في تنمية قدرة السلطات الألبانية نفسها على الاضطلاع بجملة أمور منها تنفيذ الحظر. واتحاد غرب أوروبا على استعداد لأن يقدم على الفور، بالوسائل المناسبة، أي معلومات مفيدة تنمو إلى علمه بشأن أحوال تنفيذ الحظر.

واتحاد غرب أوروبا ليشاطركم اهتمامكم بالتنفيذ الفعال للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وكما ذكر في الإعلان الذي اعتمده وزراؤنا مؤخراً في اجتماعهم المعقود في رودس، فإننا نعكف حالياً على النظر في دور منظمنا من حيث علاقته بالتطورات البالغة الخطورة التي تشهدها كوسوفو وما يترتب عليها من آثار على الاستقرار الإقليمي. وضماناً لأن يدرج مجلس اتحاد غرب أوروبا في مداولاته أي مساهمات عملية ممكنة قد تكون مناسبة لنا في هذا السياق، فإنه يسعدنا أن نتلقى مزيداً من المعلومات أو المقترحات بشأن طبيعة "نظام الرصد الشامل" فيما يتعلق بالإنفاذ، على النحو المذكور في رسالتكم. وأود أن أضيف أننا نتوقع أن يكون اتخاذنا لأي إجراءات ذات صلة بالموضوع على نحو يتسم بالشفافية الكاملة والتشارك مع المؤسسات الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وبالاتفاق مع البلدان المجاورة التي قد يضطلع في أقاليمها بأي عمليات ذات صلة.

(توقيع) خوسيه كاتلييرو

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للجنة الدانوب ومن أمينها

نود أن نتوجه إليكم بالشكر على رسالتكم المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ التي أشركتم فيها لجنة الدانوب فيما تجرونه من مشاورات عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، بما يعنيه ذلك من الإقرار بدور منظمنا الحكومية الدولية في منطقة الدانوب.

وإحدى المهام الرئيسية التي تضطلع بها لجنة الدانوب هي كفالة تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بنظام الملاحة في الدانوب، التي تقضي بأن تكون "الملاحة في الدانوب حرة ومفتوحة أمام مواطني جميع الدول وسفنها التجارية وبضائعها، على قدم المساواة". ومن ثم فإن لجنة الدانوب تعتقد أن أي نظام للرصد ينشأ بموجب القرار المذكور أعلاه وتتولى تشغيله المؤسسات المختصة يجب أن يحترم هذا المبدأ الأساسي للملاحة في الدانوب، الذي يستند إلى القانون الدولي ويعترف به المجتمع الدولي بأسره.

ودون مساس بأحكام القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، التي ينبغي أن تطبق تطبيقا تاما، أو بميثاق الأمم المتحدة، يتعيّن التأكيد، لدى تطبيق الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة، من احترام وحماية مصالح الملاحة العابرة "البريئة والمحايدة" في الدانوب التابعة للبلدان غير المستهدفة بالجزاءات. وهذه الملاحة ليست ضرورية فحسب لاقتصادات بلدان الدانوب غير الساحلية، بل هي مهمة أيضا لحوالي ٤٠ دولة تستخدم الدانوب سنويا بوصفه مجرى مائيا أوروبيا رئيسيا.

وإذا ما عرضت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو منظمة دولية أخرى الإطار المتعلق بتنسيق الرصد، فإن لجنة الدانوب ستكون على استعداد للمساهمة، في مجالات اختصاصها، في إنجاز هذه المهمة عن طريق دعمها ومشورتها بشأن الملاحة في الدانوب وتيسير العبور "البريء" للسفن والبضائع والمسافرين. وإذا ما أصبح محتملا إقامة نظام للمراقبة، فإن لجنة الدانوب تأمل في أن تستفيد المؤسسات التي ستكون مسؤولة عن ذلك من خبرة الخبراء التابعين للجنة وبلدان الدانوب في الشؤون المتصلة بالملاحة في الدانوب.

وينبغي أن تستحدث كذلك في الوقت المناسب آلية محددة تحديدا جيدا لتعنى بالتعاون بين السلطات المسؤولة عن إجراء عمليات التفتيش بموجب نظام الجزاءات ومنظمات وممثلي أصحاب السفن والأطراف الشاحنة والمتلقي للسلع عبر نهر الدانوب.

واذا تسبب نظام الرصد المذكور في إحداث خسائر في الملاحة عبر نهر الدانوب تتكبدها البلدان غير المقصودة بالجزاءات ولكنها تعاني من عواقبها، فينبغي أن تستحدث في أقرب وقت ممكن آلية للتعويض عن تلك الخسائر.

(توقيع) بترو كوردوس

الرئيس بالنيابة للجنة الدانوب

ممثل رومانيا في لجنة الدانوب

(توقيع) فيلكس ب. بوغرانوف

أمين لجنة الدانوب

ممثل الاتحاد الروسي في لجنة الدانوب

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٤ حزيران/يونيه الموجهة إليّ بصفتي رئيساً لمجلس رئاسة الاتحاد الأوروبي، التي تلتمسون فيها آراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن إقامة نظام لرصد حظر الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرتكم الرامية إلى التماس آرائه إضافة إلى آراء المنظمات الإقليمية الأخرى بشأن إنفاذ قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) الذي نؤيد هدفه بشدة. ولقد وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مساعدة اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ والقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) في عملها بتزويدها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ القرار، وبالمعلومات المتاحة لدى الدول الأعضاء بشأن الانتهاكات المزعومة للحظر. ولقد طلبت إلى الدول الأعضاء تجميع هذه المعلومات كيما يتسنى للرئاسة القائمة إحالتها إلى لجنة الأمم المتحدة.

كما يقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى رصد الحظر من خلال الطلب إلى بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية بأن تبلغ لجنة الجزاءات بأي معلومات ذات صلة عن تحركات أسلحة قد تقع في حوزتها نتيجة عملياتها في ألبانيا والبوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى إجراء زيادة هامة في عدد المراقبين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/كوسوفو، تمشياً مع تعهد الرئيس ميلوسيفيتش في موسكو المتعلق بزيادة الرصد الدولي. كما زاد الاتحاد الأوروبي من عدد مراقبية في شمالي ألبانيا. وسيكمل الاتحاد بأن تناط بمراقبيه مهمة التنبه لأي أدلة ذي صلة بتنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وسيكون الاتحاد الأوروبي أيضاً مستعداً للنظر في أي اقتراحات أخرى من الأمين العام أو المنظمات الإقليمية الأخرى تتعلق بإقامة نظام للمراقبة.

(توقيع) روبن كوك

المرفق الخامس

معلومات عن الحالة في كوسوفو وعن التدابير التي
اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مقدمة عملاً
بالمقرتين ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

لقد حثت زيادة تدهور الحالة في كوسوفو، وعلى طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا، منذ تقرير أيار/ مايو المقدم إلى الأمين العام، فريق الاتصال على فرض مجموعة من الجزاءات الاقتصادية على كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا، لحضهما على السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة. وقامت منظمة حلف شمال الأطلسي من جانبها بطرح عدد من السيناريوهات للآزمة، وقامت في ١٥ حزيران/يونيه بعرض للقوة الجوية في المجال الجوي لألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على طول الحدود مع كوسوفو.

ثانيا - الحوار

في ١٥ أيار/ مايو، في بلغراد، اتفق الرئيس ميلوسيفيتش والدكتور روجوفا، على إقامة اتصالات عمل أسبوعية بين الجانبين. بيد أنه لم يعقد حتى الآن سوى اجتماع واحد وذلك في بريستينا (في ٢٢ أيار/ مايو)، وادعى الجانب الألباني بأن العملية العسكرية بما فيها عنصر الشرطة التي قامت بها بلغراد في جنوب غرب كوسوفو في وقت متأخر من شهر أيار/ مايو، وشهر حزيران/يونيه بأكمله، تحول دون مشاركتها في اجتماعات أخرى من هذا النوع.

وأعلن ألبان كوسوفو الذين لا ينتمون إلى مؤيدي خطة سياسة روجوفا، عن عدم ارتياحهم لاجتماعه مع ميلوسيفيتش. وأكد من جديد وبقوة ممثلو ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، هدفهم المباشر وهو استقلال كوسوفو.

وبحلول ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لم تبرز أي إشارات عن إمكانية استئناف الحوار بين بلغراد وبريستينا. ونوقش هذا الموضوع في أثناء اجتماع ميلوسيفيتش ويلاتسن في موسكو في ١٦ حزيران/يونيه.

وأقام الجانبان في نزاع كوسوفو، اتصالات عديدة خلال الشهر الماضي مع ممثلي البلدان الأجنبية الذين قاموا بزيارة إلى يوغوسلافيا، وأيضا مع الدبلوماسيين المعيّنين في بلغراد. وقام دكتور روجوفا، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا، واجتمع مع الأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثا - العنف

أفادت التقارير عن زيادة تدهور الحالة في كوسوفو في أعقاب اجتماع ميلوسفيتش وروغوبا مباشرة، وبصورة ملحوظة على خط الحدود بين يوغوسلافيا وألبانيا وعلى طول الطريق الرئيسي الذي يربط بين بك - دكاني، ودياكوفيك - بريزن وبرستينا - بك. ولوحظ وقوع اشتباكات مسلحة خطيرة في تلك المناطق.

ولقد ترتب على الدمار الشامل الذي أصاب القرى الألبانية في سياق العملية تدفق موجات متتالية من اللاجئين إلى خارج المنطقة. وتختلف إلى حد كبير أعداد الخسائر التي أعلن عنها كل من الجانبين. ويصر الصرب على أن إجراءاتهم ذات طابع مناهض للإرهاب لا غير، ويدعون بوقوع عدد "ضئيل" من الضحايا، في حين يصر الألبان على أن عدد القتلى يعد بالعشرات (لا تتوفر بيانات موثوقة عن عدد الضحايا، ولكن صرح بعض المصادر غير الرسمية بأن العدد يزيد عن ٢٠٠ قتيل). ويتفق مراقبون كثيرون على أن مدى عمليات القتال ونطاقها يؤيد صحة الزعم بأن حرب عصابات تدور رحاها الآن في كوسوفو.

ويوجد عدد أكبر من الناس في هذا الأيام على استعداد للعبور بطريقة غير شرعية من ألبانيا إلى مقاطعة يوغوسلافيا التي دمرتها الحرب. وتقوم مجموعات من الألبان الإثنيين بتهريب كميات هائلة من الأسلحة المحظورة إلى كوسوفو.

وذكرت وسائل الإعلام أن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلغراد صرح بما مؤداه أن عمليات القتال في كوسوفو قد أسفرت عن تشريد ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ من الألبان الذين يقيمون الآن بصورة مؤقتة في أجزاء أخرى من المقاطعة، أو الذين توجهوا إلى ألبانيا (زهاء ١٢ ٠٠٠) أو الجبل الأسود. ومن جهة أخرى، لم تتأكد تقارير الألبان السابقة عن تدفق أبناء بلدهم إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويدعي الصرب أن الألبان يغالون في الحقائق ويضخمون الأعداد، ولكنهم لم يقدموا معلوماتهم الخاصة لدحض ما صرح به الألبان.

وحسب رأي أ. دماكي، رئيس الحزب البرلماني في كوسوفو، الذي نقلته وسائل الإعلام، يزعم أن جيش تحرير كوسوفو، سيطر في وقت مبكر من حزيران/يونيه على منطقة تبلغ مساحتها ٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، بما في ذلك زهاء ٢٥٠ قرية يبلغ إجمالي عدد سكانها ما بين ٧٠٠ ٠٠٠ و ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة، معظمهم في منطقة درنيكا.

رابعاً - التعليم

لم يوافق الطلبة والأساتذة الصرب في بريستينا على تسليم جزء من مباني الجامعة المحلية إلى الجانب الألباني. وقامت الشرطة مؤخراً بتفريق مظاهرات للطلبة، في حين اتخذت سلطات التعليم الصربية قراراً سريعاً بإنهاء السنة الأكاديمية قبل موعدها المقرر.

خامساً - إمكانية الوصول إلى كوسوفو

أسفرت الاشتباكات المسلحة عن قيام السلطات في شهر أيار/ مايو وشهر حزيران/يونيه، بإغلاق أجزاء من الطريق الرئيسي بين بريستينا - بك، وبك - ديكاني - دياكوفيك - بريزيرن، بصورة مؤقتة، ووقف خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بصورة جزئية في هذه المنطقة، وفرض تعميم إخباري لمدة عدة أيام. ولوحظت حالات قامت فيها قوات الصرب بإيقاف شحنات لنقل أغذية وإمدادات أخرى مرسلة من الشمال إلى كوسوفو. وفي وقت مبكر من حزيران/يونيه استعاد الجانب الصربي السيطرة على أجزاء الطريق الرئيسي المذكورة أعلاه التي افتتحت للمرور من جديد.

ويمنع أعضاء جيش تحرير كوسوفو، المسافرين من المرور في المناطق التي يسيطر عليها هذا الجيش (وبصورة ملحوظة في منطقة درنيكا)، ويقومون بتفتيش وثائق إثبات هوياتهم ويصادرون في أغلب الأحيان الأشياء التي يجدونها ذات نفع. وعلى سبيل المثال، سُلِّبَت الصدریات التي لا تخترقها طلقات الرصاص من أفراد طاقمي التلفزيون الياباني والأمريكي.

نظمت وزارة خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ٧ حزيران/يونيه، جولة سياحية في كوسوفو للدبلوماسيين المعيّنين في بلغراد الذين سجلوا ما يضيء مشاهدتهم لدمار واسع النطاق في مساكن القرى المهجورة الآن، التي تأثرت بالأعمال العدوانية في نهاية شهر أيار/مايو وبداية شهر حزيران/يونيه. بيد أن أولئك الدبلوماسيين لم يثبتوا مزاعم بعض ألبان كوسوفو، التي تفيد بأن سلطات الصرب قد استخدمت طلقات المدفعية الثقيلة على المنطقة، وأصابتها بقذائف من الجو.

سادساً - مخاطر حدوث نتائج عرضية

لا تزال الحالة على الحدود الألبانية مع كوسوفو متفجرة حسب التقارير الواردة من مقر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إذ يجري بشكل يومي تقريباً منذ نهاية أيار/ مايو نشاط عسكري في غربي كوسوفو يسفر عن تشريد مدنيين على نطاق واسع. وقد لاذ ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص بالفرار إلى ألبانيا، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن. وأسفر العنف عن حدوث زيادة مفاجئة في الروح النضالية على جانبي الحدود. وأضحى المقاومة المسلحة جلية للعيان، وتشمل تحركات للأسلحة والرجال عبر الحدود. وارتفع عدد حوادث الحدود مما يدل على الجهود التي تبذلها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصد هذه

التحركات. واشتملت الحوادث التي وقعت مؤخرا انتهاكات حدودية. وهناك دليل متزايد على القيام حاليا بزرع الألغام، إضافة إلى احتجاز الرجال الذين هم في سن الخدمة العسكرية حسب إفادات عدد من اللاجئين.

وقام السكان المحليون في المنطقة الحدودية، وهي من أفقر بقاع ألبانيا بإيواء اللاجئين. ويجري في هذه الآونة تلبية احتياجاتهم الفورية، غير أن المستقبل الآجل يبدو قاتما نظرا لكون البنية الأساسية غير كافية بالمرة.

وهذا النزاع يسبب للحكومة في تيرانا مشاكل من الناحية السياسية لأنه يتحتم عليها مراعاة مشاعر السخط والتضامن السائدة على الصعيد الوطني من جهة قبالة أصوات المعارضة والنداءات الدولية الداعية إلى ضبط النفس من جهة أخرى.

ويأتي في صدر الأولويات ضمان إنهاء القتال في وقت مبكر يتبعه نشر قوة مراقبة دولية ذات نطاق واسع. ومن شأن هذا أن يتيح إمكانية إجراء حوار مفيد إضافة إلى تسهيله أيضا لعودة مبكرة للاجئين.

وتذكر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سكوبي أن نشوء "نتائج عرضية" عن الأزمة الحالية في كوسوفو في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ربما يأخذ شكلا ماديا (يتمثل في تحركات الأشخاص سواء منهم من كان يطلب اللجوء بشكل شخصي أو من جاء كلاجئ) أو يأخذ شكلا سياسيا (يتمثل في حدوث أثر سلبي على العلاقات العرقية في السياسات المحلية). وقد أمكن لغاية الآن احتواء مخاطر حدوث "نتائج عرضية" مادية: فليس هناك لاجئون ولا يوجد تدفق صافي ملحوظ على أساس جمع شمل الأسر؛ وتتسم الحالة في المناطق الحدودية بالاستقرار والهدوء، وتسير الحياة سيرها المعتاد وإن كان يسود شعور متزايد بالقلق في أوساط السكان المحليين؛ إضافة إلى أنه لم تحدث في الشهور الأخيرة أي حوادث خطيرة على حدود البلد مع كوسوفو وبقية أنحاء صربيا حيث تناقصت أعمال التهريب والعبور غير المشروع. ولا تتقبل غالبية السكان أي أعداد كبيرة من الكوسوفيين الوافدين. وأن السر في استمرار الاستقرار لا يزال يكمن في نهج السياسة العامة الذي تتبعه سلطات الحدود اليوغوسلافية على الجانب الشمالي من الحدود. وفي حال البدء بعمليات مماثلة بالنسبة للمقيمين في منطقة ديكاني، فمن المرجح أن تحدث تحركات للاجئين وإن كانت المنطقة عادة هادئة نسبيا.

أما من ناحية المخاطر السياسية لحدوث "نتائج عرضية"، فإن المظاهرات التي قام بها الألبانيون في كوسوفو والمدن الأخرى والتي أبدوا فيها تضامنهم مع الكوسوفيين وأعربوا فيها عن تأييدهم لجيش تحرير كوسوفو قد أحدثت، بالرغم من أنها كانت مظاهرات سلمية، حالة من الغضب والرفض في أوساط السكان ذوي الأصل المقدوني، مما أدى إلى تعقيد الساحة السياسية التي تسيطر عليها لولا ذلك الانتخابات البرلمانية المقبلة.

سابعاً - الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لا تزال كوسوفو تحتل مكان الصدارة في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأضحت من أولويات رئاستها.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة الحاصلة في كوسوفو بكل وضوح ضرورة اشتراك المنظمات الدولية في حل المشاكل الإنسانية في المنطقة أيضاً. وهذا ما دعا المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأن يؤكد في ٤ حزيران/يونيه أهمية حرية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالقتال. وتراقب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حالياً التدفقات الكبيرة من اللاجئين الوافدين إلى ألبانيا من كوسوفو.

وفي نهاية أيار/مايو، قام رئيس الجمعية البرلمانية للمنظمة السيد خافيير روبيريز بزيارة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإجراء مباحثات في بلغراد وبريستين. ولم يلحظ حدوث أي تغيير في موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إزاء بعثة غونزاليس أو أي بعثة منتظرة تقوم بها المنظمة، بما في ذلك بعثة منها إلى كوسوفو.

ولقد طورت المنظمة في ألبانيا قدرات رصد فعالة، ولئن كانت متواضعة نسبياً. وقررت المنظمة في ٤ حزيران/يونيه زيادة عدد المراقبين التابعين لها على حدود ألبانيا مع كوسوفو إلى ٣٠ مراقباً.

وفي خطاب ألقاه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماع مبادرة أوروبا الوسطى المعقود في بريوني في ٦ حزيران/يونيه طرح فكرة منح كوسوفو مركزاً خاصاً. ويرى أنه ينبغي تطوير هذه الفكرة من خلال الحوار بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والألبانيين الكوسوفيين. وأشار إلى أن إجراء حوار مائدة مستديرة يركز على منح كوسوفو مركزاً خاصاً من شأنه أن يساعد في حل الانقسام الثنائي بين الاستقلال والحكم الذاتي. وهذا يمكن أن يساعد في الابتعاد عن الضجيج السياسي والتحول صوب المسائل الملموسة من قبيل أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية لوظائفهما هناك، وتأكيد الهوية المحلية وتطوير الحكم المحلي والتعليم.

وفي ١١ حزيران/يونيه، أدان الرئيس الحالي، بأقوى العبارات الممكنة العنف الذي يرتكبه أي من الطرفين، وحث على وقف الأعمال العدائية على الفور. وأعرب عن قلقه البالغ من استمرار تدفق اللاجئين عبر الحدود إلى ألبانيا نتيجة لأعمال العنف. ودعا سلطات بلغراد إلى تيسير عودة المشردين واللاجئين.

وفي خطاب ألقاه الرئيس الحالي أمام المجلس الدائم في ١٧ حزيران/يونيه ذكر أن أي حل سياسي للأزمة لا يستلزم وقف الأعمال العدائية في كوسوفو واستئناف المباحثات فحسب وإنما يستلزم أيضاً الأخذ

بالديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، وقال إن اشتراك ذلك البلد في المنظمات الدولية، وبضمنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يكون مضمونا حالما يطبق المعايير الدولية على سلوكه. وكرر الرئيس الحالي للمنظمة أن منهاج عملها المتعلق بإيجاد حل سياسي لا يزال متاحا وأن المنظمة تقف على أهبة الاستعداد لإيفاد بعثة إلى كوسوفو دونما تأخير إذا ومتى كان ذلك ممكنا.

وفي رسالته المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه الموجهة إلى الرئيس س. ميلوسيفيتش، أبدى الرئيس الحالي اهتماما في اقتراح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن إجراء مباحثات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول قبول بعثة المنظمة في كوسوفو واشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنظمة. (قُدِّم هذا الاقتراح من الجانب اليوغوسلافي عقب المباحثات التي أجريت بين ميلوسيفيتش و يلتسين في موسكو في ١٦ حزيران/يونيه وضُمِّن في البيان المشترك).

- - - - -